تقييم واقع مناخ البيئة الاستثمارية في الأردن من وجهة نظر المستثمرين الأجانب

د. محمد سليم الشورة
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة عمان الأهليه

د. عبدالله أحمد سليمان
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة عمان الأهليه

م. أنس أحمد ذياب
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة عمان الأهليه

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البيئة الاستثمارية في الأردن من وجهة نظر المستثمرين الأجانب ، تم الحصول على البيانات من خلال استبانة قامت على أربعة أبعاد هي: البنية الاقتصادية التحتية ، والبيئة الاقتصادية ، والتشريعات القانونية، ثم الاستقرار الأمني والسياسي ، وقد تم توزيع 70 استبانة على المستثمرين من أصل(231) مستثمراً اجنبياً تمثل مجتمع الدراسة وكان الصالح منها للتحليل (40) استبانة أي (57.1%) من مجتمع الدراسة، استخدمت الدراسة برنامج (spss) لتحليل البيانات باستخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار(f) لفحص فرضيات الدراسة.

أشارت النتائج إلى أن مستوى البنية الاقتصادية التحتية والخدمات الأساسية في الأردن ملائم للاستثمارات الأجنبية ويعدُّ استقرار سعر صرف الدينار، وتوفر النقد الأجنبي، والسياسات الاقتصادية المنفتحة من العوامل التي تساعد في جذب الاستثمار، أخيراً أوصت الدراسة بضرورة استغلال أكبر للمياه الجوفية ووضع سياسات نقدية تساعد على كبح جماح التضخم وضمان استقرار القوانين والتشريعات وتعديلها بشكل يساعد في توفير ما يحتاجه المستثمر الأجنبي من أيدٍ عاملة.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي ،البيئة الاستثمارية،الأردن.

تاريخ تسلم البحث: *2008/ 2/6* **تاريخ قبول البحث:** *2008 /10/ 23*

The characteristics of investment environment in Jordan , from the foreign investors point of view.

ABSTRACT

The aim of this paper is to investigate the evaluating investment environment in Jordan from the foreign investor's point of view. Data are collected through the identification from the four dimensions namely; economic infrastructure, environmental economic and legislation, legal security and political stability. The study was done on 70 questionnaires distributed on foreign investors, and (40) were valid to statistical analysis which equivalent % 57.1of the study universe. The study used (SPSS) for analyzing data to estimate : Averages, Standard deviations and T- Test.

Statistical analysis shows that the level of the economic infrastructure and basic services in Jordan is suitable for foreign investments and the stability of the JD exchange rate and the availability of foreign exchange. The study found that the open economic policies of the factors help to attract investment. Furthermore, the study suggests that there is a need for greater exploitation of groundwater and monetary policies to reduce the inflation and to ensure the stability of laws. Finally, adjust legislation help to provide the foreign investors more labor forces.

Key word : Foreign Investment , Investment Environment , Jordan

مقدمة:

يعدُّ الاستثمار من الركائز الأساسية في بناء الاقتصاد باعتباره يساهم في تحقيق التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والسياسي ، ويساعد في زيادة التنافسية في الأسواق وخفض معدل الفقر والبطالة.

والأردن يشهد منذ عقدين تحولاً جذرياً في الهيكل الاقتصادي حيث تَبَنَى برامج التصحيح الاقتصادي والدخول في عملية التخاصية من أوسع أبوابها، وقبوله عضواً في منظمة التجارة العالمية، وعضواً في الشراكة الأوروبية المتوسطية، والشراكة التجارية الأردنية الأمريكية، أضف إلى ذلك فإن الأردن يقع في منطقة لا تزال تشهد الكثير من التقلبات السياسية ولا شك بان لهذه الظروف تأثيراً على النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية فيه.

إن بناء تصور متكامل عن طبيعة التحديات التي تواجه الاستثمار في الأردن والعمل على بلورة رؤيا شاملة حول العلاقة بين الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني ورسم استراتيجية وطنية لجذب الاستثمار، يعد التحدي الأكبر لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتفعيل علاقات الاقتصاد الأردني مع المحيط العربي والعالمي والانفتاح على الأسواق العربية والعالمية، والمشاركة في الاتفاقات التجارية الدولية، لتوفير البيئة الاستثمارية القادرة على جذب الاستثمارات.

لهذه التحديات وغيرها يعمل الأردن على توفير أرضية استثمارية قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وفي هذا السياق تبنى الأردن حزمة من التشريعات الضريبية والإجراءات الجمركية ، وتقليل القروض الخارجية وتخفيض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي،وجذب الخبرات الأجنبية والتكنولوجيا اللازمة للاستثمار.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من محاولتها التطرق الى:

1 – خصائص البيئة الاستثمارية والبنية التحتية للاقتصاد الأردني والحوافز الاستثمارية من خلال التشريعات القانونية.

2 – طبيعة الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية ومدى مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادتها.

3 – فهم البيئة الاستثمارية الأردنية وخصائصها المختلفة للتعرف على طبيعة مساهمتها في رفد الاقتصاد الأردني ودعمه.

مشكلة الدراسة: على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها الأردن في سعيه لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية، إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مازال محدوداً، ويلاحظ ذلك من خلال محدودية مساهمته في تطوير الحياة الاقتصادية في البيئة الاستثمارية الأردنية.

ولهذا جاءت الدراسة، لتقييم المناخ الاستثماري في الأردن، وتوضيح العوامل التي تساهم في تدفق أو إعاقة الاستثمارات الأجنبية، وتتضح مشكلة البحث من خلال إثارة التساؤلات الآتية:

1 – هل البنية التحتية للاقتصاد الأردني ذات خصائص تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن؟

2 – هل البيئة الاقتصادية والاستثمارية للاقتصاد الأردني ذات خصائص تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن ؟

3 – هل التشريعات القانونية للاقتصاد الأردني ذات خصائص تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن ؟

4 – هل الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية ذات خصائص تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن ؟

أهداف الدراسة: استكشاف مكامن الضعف والقوة في البيئة الاستثمارية.

1. التعرف على دور مؤسسات تشجيع الاستثمار (كجزء من البيئة الاقتصادية الأردنية) في جذب الاستثمارات الأجنبية.

2. بيان مدى رضا المستثمرين الأجانب عن البيئة الاستثمارية في الأردن.

3. تقديم مقترحات لتحسين البيئة الاستثمارية في الأردن ، وتقليل البيروقراطية، وتعديل القوانين

التي تقف عائقاً في وجه الاستثمارات.

المراجعة النظرية والدراسات السابقة:

يعد الاستثمار أي استعمال لرأس المال لتحقيق الربح والتضحية بالاستهلاك الحالي مقابل الحصول على عوائد مستقبلية" أو تخصيص رأس المال المتاح للحصول على وسائل إنتاجية جديدة، أو لتطوير الوسائل الموجودة لزيادة الطاقة الإنتاجية.[1] وهذا ينطوي على أن الاستثمار إضافة إجمالية إلى رؤوس الأموال الهادفة إلى إنتاج السلع والخدمات لتحقيق الربح، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تنطوي عليها العملية الاستثمارية المتمثلة بتغير الظروف والعوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تؤثر على الأرباح المتوقعة من الاستثمار،ويمكن القول بأن هناك نوعين من الاستثمار وهما :

1. الاستثمار المحلي وهو الاستثمار داخل حدود الدولة.

2. الاستثمار الأجنبي المتمثل بالاستثمار خارج الدولة ويقسم إلى قسمين هما: [2]

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يملك (وفقاً لرأي صندوق النقد الدولي) 10% من أسهم الاستثمار مع القدرة في التأثير على إدارته .

ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر المتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية(الأسهم، والسندات) دون أن يكون له الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع (ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر حقيقي طويل الأجل في المصانع، والسلع الرأسمالية،والأرض والأصول الثابتة).

وتعرف منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر" بأنه امتلاك مستثمر أجنبي أصلاً إنتاجياً في البلد المضيف يتمكن من إدارته لتحقيق العائد منه.[3][4][5][6]

وبحسب تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فان الاستثمار الأجنبي يكون استثمار مباشر عندما يتضمن ما يلي [7] :.

1. رأس المال السهمي (Equity Capital): وهو التمويل الناتج عن شراء المستثمر جزءاً من مشروع في بلد معين غير بلده الأصلي.

2. الأرباح المعاد استثمارها (Reinvested Earning) : وهي حصص المستثمرين الأجانب من الأرباح غير الموزعة كأرباح الأسهم.

3. رؤوس أموال أخرى مثل القروض داخل الشركة(Intra Company loans) والمثال عليها إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين ، وإقراض الشركة متعددة الجنسيات للشركات التابعة لها،وهنالك العديد من الأسباب تشجع على الاستثمار خارج حدود الدولة ومنها:

1 – توسيع الأسواق لتسويق الفائض من المنتجات لتحقيق اقتصاديات الحجم الأمثل.

2 – الاستفادة من مزايا انخفاض التكلفة الإنتاجية في الدول المضيفة كتوافر المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة.

3 – الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمارات والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة لجذب الاستثمارات.

4 – قدرة المستثمر على السيطرة على أسواق الدول المضيفة من خلال الإنتاج ذو الجودة العالية والأسعار المناسبة التي قد لا تستطيع الشركات المحلية منافستها.

5 – تقليل المخاطر التي تواجه المستثمرين الأجانب، مثل مخاطر الحرب والتأميم والمصادرة وزيادة الرسوم الجمركية وغيرها، حيث إن انتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول تساهم في تقليل المخاطر.(8)

ومن أشكال الاستثمار أن يتم اتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، بأن يقوم الطرف الأول بتوفير المستلزمات اللازمة للطرف الثاني لإنتاج منتج معين (الكمبيوتر) مثلاً بهدف تجميعها لتصبح منتجاً نهائياً صالحاً للتداول أو الاستعمال، وقد يساعد الطرف الأجنبي بتقديم الخبرات الفنية والاستشارات للمصنع مقابل عائد متفق عليه.(9)،(10)،(11)

ويأخذ المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار حجم الناتج المحلي، ومستوى التضخم ،وحجم السوق ومدى توفر الموارد الطبيعية، والمواد الأولية اللازمة للإنتاج، والنشاط التجاري الخارجي للدولة، واحتياطات الدولة من العملات الأجنبية الرئيسية ومقدار الفائض والعجز في ميزان الدولة،

والدَّين العام ، والتوجهات العامة للاقتصاد الوطني وفيما إذا كان النظام الاقتصادي نظاماً مفتوحاً أم لا.(12)

الدراسات السابقة: (Literature Review)

أشارت الدراسة التي قام بها حجازين (1996) إلى مجموعة العوامل التي لها تأثير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن(13)، خلصت الدراسة إلى أن مجموعة العوامل التي لا تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي: البنية الاقتصادية الأساسية والاستقرار الاقتصادي والبيئة القانونية وسياسة الأردن في تنمية الصادرات والسياسات الترويجية وواقع مؤسسات تشجيع الاستثمار الأردنية، في حين أن مجموعة العوامل المتعلقة بالاستقرار الأمني والسياسي وطبيعة البيئة الاجتماعية وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة جميعها تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أعد محيسن (1999)، دراسة حول أهمية التعريف بدور الاستثمار الأجنبي في سوق عمان المالي(14) نظراً للارتفاع الملحوظ في مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة في سوق عمان المالي، وقد تبين أن هناك علاقة طردية وقوية بين أسعار الأسهم المتداولة وحصة المستثمر غير الأردني، كما أن هناك علاقة طردية وقوية بين أسعار الأسهم المتداولة وحصة المستثمر غير الأردني، كما أن هناك علاقة طردية بين حصة المستثمرين غير الأردنيين في سوق عمان المالي والأرصدة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

أما جميل(2002) فقد أوضح من خلال دراسته(15) أن الحكومة الأردنية بذلت جهودا كبيرة لتشجيع الاستثمار من خلال قيامها ببرامج الإصلاح الاقتصادي والخاصية وإصدار قوانين تشجيع الاستثمار وأن الناتج المحلي الإجمالي هو العامل الأكثر أهمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية للأردن طيلة الفترة 1985–1999.

وفي دراسة ل(Klein,1994)، حول أثر سعر الصرف الحقيقي على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الولايات المتحدة (16) تبين أن تدفقات الاستثمار المباشر إلى الولايات المتحدة يرتبط

سلباً مع سعر صرف العملة الأمريكية للفترة (1979–1991)،حيث تكاليف أجور العمالة ترتفع بارتفاع سعر الدولار مما يؤدي إلى زيادة نسبية في ثروات المستثمرين الأجانب وبالتالي زيادة قدرتهم على الاستثمار في الولايات المتحدة.

و في دراسة أعدها (Wint, Alvin And Densil Williams 2002) قام الباحثان بالتعرف على الجهود التي تقوم بها الدول النامية لتطوير اقتصادياتها بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية[17]، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والنشاطات الترويجية، أظهرت النتائج أن معدل دخل الفرد يعدُّ العامل الرئيسي المسوؤل عن جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سعر الفائدة .

أما دراسة (McDonald, Tuselman and Heise,2002) فقد جاءت لمعرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير الوظائف في الاتحاد الأوروبي[18]، كما تمت دراسة دور شركات تشجيع التصدير الألمانية في بريطانيا التي كانت تمثل الحجم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الألمانية في بريطانيا، توصل الباحثون إلى أن الاستثمار الأجنبي عمل على توفير وظائف في بريطانيا ولكن بشكل ضئيل .

أما (Iiu , Xiaohui 2003) فقد قاما بدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي على الإنتاجية الكلية[19] من خلال دراسة عدد من القطاعات الصناعية في الصين ودلت نتائج الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي له دور إيجابي على الإنتاجية للصناعات الصينية كما دلت أيضا على أن استقطاب الاستثمارات ساهم في تحقيق التقدم التكنولوجي في الصين.

دراسة للباحث (Metwally,2004) حيث قام بتحليل العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي والتصدير[20] في كل من الأردن ، ومصر وعُمَان باعتبار أن معظم الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، وتم من خلال الدراسة التعرف على مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي ، ومعدلات الفوائد على تدفق الاستثمارات الأجنبية ، ودلت النتائج على أن كلاً من معدلات النمو، والفوائد كان لها أثر إيجابي على تدفق الاستثمارات

الأجنبية، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن زيادة تدفق رأس المال الأجنبي يعمل على زيادة حجم الصادرات للدول المضيفة، وبالتالي جذب الاستثمارات.

دراسة (Sylwester, 2005) حيث قام الباحث بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل[21] في الدول النامية باستخدام التحليل القياسي خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 1970–1990 ، أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي له دور إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي ولكن تأثيره على توزيع الدخل كان ضعيفاً.

فرضيات الدراسة: تمحورت فرضيات الدراسة حول أربعة أبعاد أساسية وهي تمثل التعريفات الإجرائية للبحث و يمكن توضيحها على النحو الآتي :

البنية الاقتصادية التحتية :وهي تمثل جميع الخدمات الأساسية التي تتوفر في الدولة المضيفة اللازمة لتسهيل مهام المستثمر مثل (خدمات الماء، الكهرباء، الطرق، الموصلات، الاتصالات و غيرها).

البيئة الاقتصادية والاستثمارية:وتمثل جميع الظروف التي تحيط ببيئة الاستثمار وتساعد على تشجيعه مثل استقرار سعر صرف العملة والمديونية وسمات القطاع المصرفي والتأمين وسياسة الانفتاح الاقتصادي وغيرها.

التشريعات القانونية: وهي مجموعة القوانين والأنظمة التي ترسم الأجواء المناسبة و الجاذبة للاستثمارات الأجنبية مثل (قوانين الضرائب ، الرسوم الجمركية ، الإعفاءات المختلفة ، قوانين الاستيراد والتصدير والعمالة).

الاستقرار الأمني والسياسي: وهي تعني الاستقرار في النظام السياسي وسيادة مبدأ تداول السلطة السلمي وكذلك سيادة الأمن والأمان في الدولة المضيفة بحيث يشعر المستثمر بالطمأنينة على أمواله واستثماراته.

بناءً على ذلك يمكن صياغة **فرضيات الدراسة** على النحو الآتي:

H1: لا تعدُّ البنية الاقتصادية التحتية في الأردن ملائمة لتشجيع وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليه.

H2: لا يتمتع الأردن ببيئة اقتصادية ملائمة لتشجيع وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليه.

H3: لا تعدّ التشريعات القانونية ذات الصلة بتشجيع الاستثمار مشجعة على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن.

H4: لا يلعب الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية الأردنية دوراً في تشجيع وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن.

أنواع البيانات المستخدمة في الدراسة:

البيانات الثانوية: وهي البيانات الإحصائية المتاحة في الدوائر الرسمية كالبنك المركزي الأردني، والتقارير، والنشرات، والمقالات الصادرة من المؤسسات ذات العلاقة بموضوع الاستثمارات المحلية والخارجية والنشرات الاقتصادية.

البيانات الأولية: تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة التي صممت وخصصت لجمع المعلومات الميدانية اللازمة، تتضمن في الجزء الأول على البيانات المتعلقة بالمستجوبين من حيث العمر، والمستوى التعليمي، والخبرة ،أما الجزء الثاني فيختص بالتركيز على دور مؤسسات تشجيع الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية ، والوضع العام للبيئة الاستثمارية في الأردن من حيث البنية التحتية والفوقية،والاستقرار الاقتصادي والتشريعات القانونية والاستقرار الأمني، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (1= موافق جداً /2 = موافق/ 3 = لا أدري/ 4= غير موافق/5 = غير موافق بشدة). والجدول (1) لتوضيح مستوى الأهمية للنتائج حسب مقياس ليكرت.

الجدول (١) مستوى الأهمية للنتائج حسب مقياس ليكرت

الوسط الحسابي	مستوى الأهمية
5 -4.5	مستوى عال جداً
3.75- أقل من 4.5	مستوى عال
3- أقل من 3.75	مستوى متوسط
2- أقل من 3	مستوى ضعيف
1- أقل من 2	مستوى ضعيف جداً

صدق الأداة وثباتها: تم عرض الاستمارة على ثلاثة محكمين* في حقل الاستثمار الأجنبي، وتم إجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم، ولبيان مستوى ثبات الأداة فقد تم استخدام طريقة الاتساق الذاتي (طريقة كرونباخ- ألفا) كما تم استخدام مؤشر الصدق(Index validity) لمحاور الدراسة والأداة ككل، وذلك باحتساب الجذر التربيعي لمعاملات ثبات المحاور والأداة ككل؛ حيث قام الباحث بتطبيقها على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة مكونة من(12) مستثمراً، وتم حساب معامل الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا ، وكانت قيمته للأداة ككل (0.92)، والجدول (2) يبين تلك المعاملات.

جدول (٢)معاملات الاتساق الداخلي للأبعاد الدراسة

الأبعاد	الاتساق الداخلي
البنية الاقتصادية التحتية	0.78
البنية الاقتصادية	0.74
البنية القانونية	0.80
الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية	0.60
الأداة ككل	0.92

*د.احمد ذياب الريموني /جامعة اليرموك/قسم الاقتصاد

د.محمد عبد السميع /جامعة عمان الأهلية /قسم المالية

د.سلطان الدبعي /جامعة عمان الأهلية/قسم المالية

الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة: استخدمت الدراسة برنامج (spss) لتحليل البيانات باستخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار(f) لفحص فرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها: استخدمت العينة العشوائية الطبقية في مجتمع الدراسة وتم توزيع 70 استبانة على المستثمرين الأجانب(من أصل 231 مستثمراً أجنبياً) وفقاً لمعلومات مؤسسة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية تم استرجاع (50) استبانة منها، أي بنسبة 71% واستبعد(10) استبانات لعدم صلاحيتها وبذلك تكون الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي(40) استبانة وهذا يعادل ما نسبته 17.3 % من مجتمع الدراسة.

جدول (3)خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	30 سنة فاقل	1	2.5
	31- 40 سنة	15	37.5
	41 - 50 سنة	16	40.0
	50 سنة فاكثر	8	20.0
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فاقل	5	12.5
	دبلوم كلية مجتمع	5	12.5
	بكالوريوس	21	52.5
	دراسات عليا	9	22.5
الخبرة في مجال الاستثمار	أقل من 5 سنوات	7	17.5
	5 - 10 سنوات	6	15.0
	10 سنوات فأكثر	27	67.5
الصفة القانونية للمشروع	ملكية فردية	7	17.5
	شركة تضامن	8	20.0
	شركة توصية بسيطة	2	5.0
	شركة ذات مسؤولية محدودة	18	45.0
	شركة مساهمة عامة	5	12.5
حجم رأس المال المشروع	51 - 100 ألف دينار	7	17.5
	101 - 150 ألف دينار	4	10.0
	151 - 200 ألف دينار	7	17.5
	أكثر من 200 ألف دينار	22	55.0
المجموع		40	100.0

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا تعدُّ البنية الاقتصادية التحتية في الأردن ملائمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليه .

حيث أشارت إجابات عينة الدراسة إلى أن خدمات (الاتصالات المحلية والدولية وخدمات الرعاية الصحية والنقل البري والجوي والبحري والتعليم والمياه والكهرباء) الفرضية الأولى البعد الأول البنية التحتية الاقتصادية في البيئة الاستثمارية الأردنية المشار إليها في العبارات ال(11) في الجدول (4) جميعها تشير إلى تقييم ايجابي وحازت على تقييم أعلى من درجة الحياد البالغة (3) التي تمثل وسط المقياس الخماسي المستخدم في الدراسة .

ويبين الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المستثمرين الأجانب حول البعد الأول للدراسة (البنية الاقتصادية التحتية) المتعلق بمدى مساهمتها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وللتحقق من الدلالة الإحصائية للنتيجة المتعلقة بقبول أو رفض الفرضية تم استخدم اختبار T عند مستوى دلالة (0.05) حيث يظهر الجدول (5) أن قيمة المتوسط الحسابي العام للعبارات أل (11) كان (3.55) وقيمة (2.78-) T بدلالة إحصائية مقدارها (0.007) مما يعني رفض الفرضية العدمية وهذا يؤكد أن البنية الاقتصادية التحتية في الأردن ملائمة ومساهمة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية .

جدول (٤)تقييم المستثمرين للمجال الأول "البنية الاقتصادية التحتية "

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
تتوافر خدمات الاتصالات المحلية والدولية في الأردن بشكل مناسب	4.25	.49	عالي
توافر خدمات رعاية صحية ذات كفاءة عالية	4.03	.73	عالي
تتمتع خدمات النقل في الأردن بكفاءة عالية	3.83	.78	عالي
توافر خدمات كهرباء مناسبة لتشغيل المعدات والأجهزة	3.83	.93	عالي
تتوفر خدمات النقل الجوي في الأردن بكفاءة عالية	3.80	.85	عالي
توافر خدمات المطاعم والفنادق في الأردن بمستويات جيدة	3.72	1.01	متوسط
توافر خدمات ورش صيانة مختلفة وكافية لخدمة الاستثمارات	3.70	.85	متوسط
تتوفر في الأردن خدمات تعليمية ممتازة	3.40	1.08	متوسط
توافر خدمات النظافة والمحافظة على البيئة في الأردن	3.23	.95	متوسط
تتمتع خدمات النقل البحري في الأردن بكفاءة عالية	3.13	.97	متوسط
تتوفر خدمات المياه في الأردن بشكل جيد	2.15	1.19	ضعيف
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.55	0.89	

الجدول (٥) المتوسط الحسابي العام لعبارات البعد الأول و اختبار T للفرضية الأولى

اسم البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
البنية الاقتصادية التحتية	3.55	.49	-2.778	.007	رفض الفرضية العدمية

الفرضية الثانية: H2: لا يتمتع الأردن ببيئة اقتصادية ملائمة لتشجيع وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليه.

تم معالجة الفرضية الثانية البعد الثاني من خلال العبارات الواردة في الجدول(6) وعددها (13) وهي تشير إلى تقييم إيجابي للبيئة الاقتصادية الاستثمارية في الأردن، يبين الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المستثمرين الأجانب حول مدى ملاءمة البيئة الاقتصادية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، وللتحقق من مدى إمكانية قبول أو رفض هذه الفرضية تم استخدم اختبار T بمستوى دلالة (0.05) إذ يظهر الجدول (7) أن قيمة المتوسط الحسابي العام للعبارات الواردة في الجدول (5) (3.44) وقيمة T(3.44) بدلالة إحصائية مقدارها (0.001) مما يعني رفض الفرضية العدمية وهذا يؤكد أن البيئة الاقتصادية في الأردن تساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية .

وقد أكد المستثمرون على أن استقرار سعر صرف الدينار وتوفر النقد الأجنبي والسياسات الاقتصادية المنفتحة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي نهجها الأردن وكفاءة الجهاز المصرفي وتوفر خدمات التامين، لها دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية، في حين كانت درجة الرضى عن مساهمة سياسات الخصخصة المتبعة من قبل الحكومات الأردنية ومعدلات الرسوم والضرائب وسوق الأوراق المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية متوسطة. وأكد المستثمرون الأجانب أن معدلات التضخم لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي، أما ما يخص تقييم أثر حجم العجز في الموازنة العامة ومعدلات الديون الخارجية على الاستثمارات الأجنبية فقد كان تقييماً إيجابياً؛ بمعنى أنه ليس لذلك آثار سلبية كبيرة على الاستثمارات الأجنبية، أما عدم الرضا عن معدلات التضخم في الأ ردن من قبل المستثمرين الأجانب يعود إلى ارتفاع معدلاته بالآونة الأخيرة مما أدى إلى ارتفاع التكاليف الاستثمارية على المستثمر الأجنبي.

جدول (6)تقييم المستثمرين للمجال الثاني البيئة الاقتصادية

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
يحفز استقرار سعر صرف الدينار في الأردن الاستثمارات الأجنبية	4.30	.46	عال
ساهم الانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع الاتفاقيات التجارية في جذب الاستثمارات الأجنبية	4.20	.46	عال
يساعد الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجه الأردن على توفير بيئة استثمارية ملائمة	4.17	.38	عال
تُعدّ توفر النقد الأجنبي وسهولة إدخاله وإخراجه من وإلى المملكة بصورة ملائمة جاذبا للاستثمار	4.10	.67	عال
تُعدّ خدمات قطاع التأمين في الأردن مناسبة للاستثمارات الأجنبية	3.7	.85	متوسط
يتسم الجهاز المصرفي بالأردن بالكفاءة والقدرة على خدمة الاستثمار	3.58	.98	متوسط
ساعدت برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومات الأردنية على تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن	3.55	.96	متوسط
يمتاز سوق الأوراق المالية في الأردن بالكفاءة واحترام مصالح الاستثمار	3.40	1.01	متوسط
ساعدت سياسات الخصخصة التي انتهجتها الحكومات الأردنية على تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن	3.2	1.07	متوسط
تحفز الرسوم والضرائب في الأردن الاستثمارات الأجنبية	3.05	1.15	متوسط
يعيق معدل المديونية الخارجية الحالية في الأردن الاستثمارات الأجنبية	2.62	.90	ضعيف
معدلات التضخم المنخفضة نسبياً في الأردن تزيد من الاستثمارات الأجنبية	2.43	1.20	ضعيف
يؤثر حجم العجز في الموازنة العامة على الاستثمارات بشكل سلبي	2.38	.77	ضعيف
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.43	0 .85	

الجدول (7) المتوسط الحسابي العام لعبارات البعد الثاني و اختبار T للفرضية الثانية

اسم البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
البيئة الاقتصادية	3.44	.39	-3.481	0.001	رفض الفرضية العدمية

الفرضية الثالثة: H3: لا تُعَدُّ التشريعات القانونية ذات الصلة بتشجيع الاستثمار مشجعة على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن.

يبين الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المستثمرين الأجانب عن مدى ملاءمة البيئة القانونية في استقطاب الاستثمارات (البعد الثالث الفرضية الثالثة) من خلال تقييم العبارات الواردة فيه وعددها (10) وهي تشير إلى تقييم ايجابي وأن البيئة مناسبة للاستثمار، وما يدل على ذلك أن معظم العبارات تم تقييمها بدرجة أعلى من درجة الحياد على مقياس الدراسة، باستثناء العبارتين الأخيرتين اللتين تتعلقان بمستوى استقرار التشريعات الخاصة في الأردن، ومدى إمكانية الحصول على الأيدي العاملة اللازمة للاستثمار حيث حازتا على تقييم أقل من درجة الحياد، ويفسر ذلك بأن تغير الحكومات بشكل متكرر يدفع باتجاه تبديل التشريعات المختصة بالاستثمار وكذلك فإن القوانين الأردنية تضع قيوداً لحماية الأيدي العاملة محلياً لتخفيف البطالة وبالتالي قد لا يتوفر في الأردن أيدٍ عاملة ماهرة مما يستدعي إحضارها من الخارج وهذا يتطلب إجراءات قانونية مطولة في كثير من الأحيان.

وللتحقق من مدى قبول أو رفض الفرضية الثالثة تم استخدم اختبار T للدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حيث يظهر الجدول (9) أن قيمة المتوسط الحسابي العام للعبارات الواردة في الجدول (7) كان(3.29) وقيمة (3.116-) T بدلالة إحصائية مقدارها (0.003) مما يعني رفض الفرضية العدمية وهذا يؤكد أن البيئة القانونية في الأردن ملائمة ومساهمة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية وزيادة تدفقها.

جدول (8)تقييم المستثمرين للمجال الثالث "البيئة القانونية"

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية
تيسر التشريعات المتعلقة بالاستثمار تحويل أرباح الاستثمار إلى الخارج	4.15	.43	عالي
تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار في الأردن بالوضوح وسهولة الفهم	3.70	.94	متوسط
تقدم التشريعات المتعلقة بالاستثمار حماية كافية لحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية وحقوق الاختراع	3.63	1.00	متوسط
تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية	3.48	.85	متوسط
تضمن التشريعات والقوانين حماية كاملة لرأس مال المستثمر ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة	3.45	.78	متوسط
تقدم القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأردن حوافز ومزايا كافية للمستثمرين	3.35	.98	متوسط
تضمن التشريعات مساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والعرب والأجانب	3.33	.89	متوسط
تضمن التشريعات المتعلقة بالاستثمار عدم المساس بالامتيازات التي حصل عليها المشروع نتيجة لأي تشريع لاحق	3.20	.85	متوسط
تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار بالاستقرار الذي يساعد على استقرار الاستثمار	2.40	.97	ضعيف
تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار حصول المستثمرين على ما يحتاجونه من أيد عاملة وخبرات عربية وأجنبية بيسر	2.20	1.02	ضعيف
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.3	0.87	

الجدول (9) المتوسط الحسابي العام لعبارات البعد الثالث و اختبار T للفرضية الثالثة

اسم البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
البيئة القانونية	3.29	.50	-3.116	*.003	رفض العدمية

الفرضية الرابعة: H4: لا يلعب الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية الأردنية دوراً في تشجيع وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن.

يبين الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المستثمرين الأجانب حول الفرضية الرابعة البعد الرابع الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية في الأردن ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث تم معالجة هذه الفرضية من خلال العبارات الواردة في الجدول(10) وعددها (6) وللتحقق من مدى قبول أو رفض الفرضية فقد تم استخدم اختبار T للدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) حيث يظهر الجدول (11) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات البعد الرابع كان (4) وقيمة (1.444-) T بدلالة إحصائية مقدارها (0.0402) مما يعني

رفض منطق الفرضية العدمية وهذا يؤكد أن الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية في الأردن له دور هام في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أكدت إجابات المستثمرين الأجانب على أن توفر الأمن الداخلي واستقرار نظام الحكم في الأردن يساهم في جذب الاستثمارات إلى الأردن، في حين أن من السلبيات في البيئة الاستثمارية الأردنية تغير الحكومات الأردنية بشكل مستمر مما يؤثر سلباً على الاستثمار، وهذا يفسر بأن تغير الحكومات الأردنية قد يؤدي إلى عدم استقرار السياسات الاقتصادية وعدم تنفيذ مشاريع تنموية مخطط لها ، كما أكد المستثمرون على أن الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط لها آثار سلبية على الاستثمار في الأردن .

جدول (10)تقييم المستثمرين للمجال الرابع "الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية"

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
يؤثر تغير الحكومات الأردنية بشكل مستمر سلباً على الوضع الاستثماري في الأردن	4.47	1.10	عال
توفر الاستقرار في النظام السياسي الأردني يشكل عاملاً جاذباً للاستثمار	4.43	.55	عال
يتمتع الأردن بالاستقرار الأمني الداخلي بشكل يناسب الاستثمار	4.40	.50	عال
ترحب العادات والتقاليد في الأردن بالاستثمار الأجنبي	3.78	1.00	عال
تؤثر الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط سلباً على الأوضاع الاستثمارية في الأردن	3.48	1.04	متوسط
يدرك المجتمع الأردني أهمية الاستثمار الأجنبي في حل مشاكله خاصة البطالة والمديونية	3.37	1.03	متوسط
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	٣.٩٨	٠.٨٧	

الجدول(11) المتوسط الحسابي العام لعبارات البعد الرابع و اختبار T للفرضية الرابعة

اسم البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
الاستقرار والبيئة الاجتماعية	4	.47	-1.444	0.0402	رفض الفرضية العدمية

الاستنتاجات : تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. يتمتع الأردن بظروف بيئية وبنى اقتصادية جاذبة للاستثمارات الأجنبي، حيث تتوفر الخدمات الأساسية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المختلفة، إلا أن الأردن يعاني من نقص في المياه وهذا يُعَدُّ من العوامل السلبية في البيئة الاستثمارية الأردنية.

2. ومن مؤشرات تميز البيئة الاقتصادية في الأردن استقرار سعر صرف الدينار، وتوفر النقد الأجنبي، والسياسات الاقتصادية المنفتحة من قبل الأردن، وبرامج الإصطلاح الاقتصادي التي نهجها الأردن، حيث كفاءة الجهاز المصرفي ، وتوفر خدمات التأمين وكلها من العوامل التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ومع ذلك توجد بعض السلبيات التي تعد من عوامل الطرد للاستثمارات الأجنبية منها ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الاردني .

3. تتوفر في الأردن منظومة من التشريعات والقوانين التي تشجع الاستثمارات الأجنبية؛ حيث سهولة إجراءات تحويل الأموال إلى الخارج، وحماية الملكية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع، وعلى الرغم من حداثة تلك التشريعات إلا أنها تفرض الاستعانة بالأيدي العاملة المحلية التي قد لا تكون متوفرة من حيث النوع والكم مما يعيق بعض الأنشطة الاستثمارية ويقللها .

4. يتمتع الأردن بوفرة الظروف الأمنية المواتية للاستثمارات الأجنبية، كما يتمتع باستقرار سياسي يعد من المزايا المطلوبة والهامة للبيئة الاستثمارية المحفزة، إلا أن الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط وتغير الحكومات الأردنية بشكل ملحوظ تعد من العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية خصوصاً لدى المستثمرين الذين لاتتوفر لديهم معلومات تفصيلية دقيقة حول بيئة الاستثمار في الأردن .

التوصيات: في ضوء استنتاجات الدراسة تُقَدَّمُ بعض التوصيات على النحو التالي :

1 – العمل على تحسين خدمات المياه من خلال استغلال أكبر للمياه الجوفية في حوض الديسي وتوسيع السدود الحالية وصيانة شبكات المياه وتطويرها.

2 – من الضروري أن تتنبه الأجهزة الرسمية في الأردن إلى وضع تشريعات حديثة تعالج نقاط الضعف في التشريعية الحالية، وأن تتمتع بالاستقرار لجعل المستثمرين على ثقة بمؤسسية إدارة الأنشطة الاستثمارية .

3 – ترويج الأردن بشكل مؤسسي على مستوى العالم لبيان سمات البيئة الاستثمارية الأردنية خصوصاً ما يتعلق بالاستقرار السياسي وتوفر الشروط الأمنية الجاذبة .

4 – توفير أيدٍ عاملة أردنية مدربة، من خلال الاستثمار في مجال التعليم و التدريب في الأنشطة التي تتطلبها الاستثمارات الأجنبية لسد النقص في العمالة المحلية .

الهوامش:

1.Sharb, William, 1985 Investments, Third Edition, Printice, Hall International New Jersey, P2.

2. المسير ، محمد زكي، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية – القاهرة 1985، ص 72.

3 . WTO، World Trade Organization Report، 1997 Trade And Foreign Direct Investment، Usia Electronic Journal،Vol.2،no.2،April p،6.

4. عبد العزيز، محمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية ، دار النفائس–عمان ، 2005، ص 17–45.

5. برتان جيل ، ترجمة علي مقلد ، الاستثمار الدولي ، منشورات عويدات–بيروت 1982، ص11.

6. أبو قحف : عبد السلام ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث– الاسكندرية، 1991، ص21، 346 ، 367–375.

7 .World Investment Report،2003

8. كلوتشكوفسكي:جينكس فولكوف ، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة – دار التقدم – موسكو ، 1990م ، ص 215–217.

9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، 2003، ص 2–21.

10. الحناوي ، محمد صالح، 1982 قراءات دراسات جدوى المشاريع وسياسات الاستثمار، المكتب العربي الحديث – الاسكندرية ، ، ص 43–46.

11. رضا ، عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الدار الجامعية–الاسكندرية، 2002م، ص 42–108.

12. حجازين ، زياد ، 1996 مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، ص 30–65.

13. حجازين ، زياد ، 1996 مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، ص 30–65.

14. محيسن فؤاد ، 1999 تطور الاستثمار الأجنبي في سوق عمان المالي ، مجلة البنوك ، العدد 8، مجلد 18 ، ، ص49–55

15. جميل، هيل عجمي، 2002 الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، إربد للبحوث والدراسات، ، ص17.

16 .Klien، Michael، 1994 The Real Exchange Rate And Foreign Direct Investment In The United State، Journal Of International Economics.No 36، PP440.

17 .Wint, Alvin And Densil Williams 2002 , Attracting Foreign Direct Investment

In Develophng Countries, The International Journal Of Public Sector Management, Vol.15 No.5,PP . 361 - 374.

18.Mcdonald, Frank And Tuselman, Heins And Heise, Arne(2002), Foreign Direct Investment And Employment In Host Region, European Business Review, Vol.14, No 1, PP.40 -55.

19. Iiu , Xiaohui , 2003 Does Foreign Direct Investment Facilitate Technological Progress? , Research Policy , June,No 32 , PP 945 - 953.

20. MetWally, M.M(2004), The Effect Of Eu . Foreign Direct Investment In The Middle East, European Business Review, Vol.16, No 4, PP 381 - 389.

21 .Sylwester, Kevin , 2005 Foreign Direct Investment , Growth And Income Inequality In Less Developed Countries, International Review Of Applied Economics , July, No 19 , PP 289 - 300.

المراجع:

1. المسير ، محمد زكي، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية – القاهرة 1985، ص 72.
2. برتان جيل ، ترجمة علي مقلد ، الاستثمار الدولي ، منشورات عويدات–بيروت 1982، ص11.
3. ابو قحف : عبد السلام ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث– الإسكندرية، 1991، ص21، 346 ، 367–375.
4. كلوتشكوفسكي:جينكس فولكوف ، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة – دار التقدم – موسكو ، 1990م ، ص 215–217.
5. جميل، هيل عجمي، 2002 الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، إربد للبحوث والدراسات، ، ص17.
6. الحناوي ، محمد صالح، 1982 قراءات دراسات جدوى المشاريع وسياسات الاستثمار، المكتب العربي الحديث – الإسكندرية ، ، ص 43–46.
7. عبد العزيز، محمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية ، دار النفائس–عمان ، 2005، ص 17–45.
8. رضا ، عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الدار الجامعية–الإسكندرية، 2002م، ص 42–108.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، 2003، ص 2 – 21.
10. حجازين ، زياد ، 1996 مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن ، رسالة ماجستير غير منشوره ، الجامعة الأردنية، ص 30–65.
11. محيسن فؤاد ، 1999 تطور الاستثمار الأجنبي في سوق عمان المالي ، مجلة البنوك ، العدد 8، مجلد 18 ، ، ص49–55
12. التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني 1999–2005.
13. التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار 1997–2006.
14. التقرير السنوي لوزارة العمل 2005.
15. التقارير السنوية لدائرة الإحصاءات العامة 2000–2005.
16. التقرير السنوي لمؤسسة المناطق الحرة، 2005.
17. Iiu , Xiaohui , 2003 Does Foreign Direct Investment Facilitate Technological Progress? , Research Policy , June,No 32 , PP 945 - 953.
18.Klien, Michael, 1994 The Real Exchange Rate And Foreign Direct Investment In The United State, Journal Of International Economics.No 36, PP440.
19.Mcdonald, Frank And Tuselman, Heins And Heise,Arne(2002), Foreign

Direct Investment And Employment In Host Region, European Business Review, Vol.14, No 1, PP.40 -55.

20. MetWally, M.M(2004), The Effect Of Eu . Foreign Direct Investment In The Middle East, European Business Review, Vol.16, No 4, PP 381 - 389.

21.Sharp, William, 1985 Investments, Third Edition, Printice, Hall International . New Jersey,.P2

22.Sylwester , Kevin , 2005 Foreign Direct Investment , Growth And Income Inequality In Less Developed Countries , International Review Of Applied Economics , July, No 19 , PP 289 - 300.

23.Wint, Alvin And Densil Williams 2002 , Attracting Foreign Direct Investment In Develophng Countries, The International Journal Of Public Sector Management, Vol.15 No.5,PP . 361 - 374.

24. Unctad, World Investment Report 2003,Fdi Policies For Development p12.

25. WTO, World Trade Organization Report, 1997 Trade And Foreign Direct Investment, Usia Electronic Journal,Vol.2,no.2,Apri1 p,6.

26.World Investment Report,2003